البيان الأولي لوفد المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية
والخاص بالرقابة على الانتخابات النيابية اليمنية والتي جرت في السابع والعشرين من إبريل عام 2003
صنعاء /29 إبريل 2003

هذا هو التقرير الأولي الصادر عن فريق المراقبين الدوليين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية والذي أنيطت به مهمة مراقبة الانتخابات النيابية اليمنية والتي تم إجراؤها في السابع والعشرين من إبريل عام 2003. ويتكون وفد المراقبين الدوليين من ثلاثين عضواً يمثلون احدى عشرة دولة بما في ذلك أوروبا والأمريكيتين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قام الوفد بزيارة الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 22-29 إبريل 2003. ويضم الوفد بعض من كبار القيادات السياسية وقيادات منتخبة حالياً وسابقة وخبراء في الشأن السياسي اليمني ومختصين في مجالات حقوق الإنسان و الإجراءات الانتخابية.

لقد أتى وفد الرقابة الدولية ليشهد الانتخابات وليعبر عن اهتمام ودعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية وليقدم تقريراً دقيقاً ومحايداً عن شكل وطبيعة الانتخابات اليمنية وتطورها على ارض الواقع . وقد قام الوفد بتأدية مهامه في تقييم سير العملية الانتخابية وفقاً للمعايير الدولية والأعراف المتبعة في الدراسات المقارنة للديمقراطيات واستنادا إلى القوانين اليمنية ذات الصلة.

إن المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية لا يسعى إلى التدخل في سير العملية الانتخابية اليمنية-ويؤكد وفد الرقابة الدولية في هذا السياق إلى أن تقرير المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية لا يرمي إلى تقديم تقييم تفصيلي شامل لمسيرة العملية الإنتخابية باعتبار أن النتائج النهائية للإنتخابات النيابية اليمنية لم تعلن بعد ولم يتم البت في كافة الطعون المتعلقة بهذه العملية. وفي الأخير نود التأكيد إلى أن الشعب اليمني وحده هو الذي سيقرر الدلالات الحقيقية لمُجمل العملية الانتخابية ومدى مصداقيتها.

ملخص ملاحظات المراقبين

تمثل الانتخابات النيابية اليمنية والتي جرت في السابع والعشرين من إبريل عام 2003 خطوة أخرى هامة وإيجابية إلى الأمام في اتجاه التحوُّل الديمقراطي في الجمهورية اليمنية- ومع هذا تظل هناك حاجة لإستمرار الجهود وبصورة اكثر فاعلية لتجاوز بعض جوانب الضعف والأخطاء المحورية التي رافقت العملية الانتخابية والتحوُّلات السياسية في هذا البلد.

هذه هي الانتخابات النيابية الثالثة التي تشهدها اليمن منذ إعادة توحيدها في العام 1990. وقد إتَّسمت هذه الانتخابات بقدرٍ عالٍ من الحماس والإصرار والذي عبَّر عنه اليمانيون من خلال استخدامهم لحقوقهم الانتخابية في اختيار ممثلهم بطريقة حرَّة ومباشرة. إنَّ تجذُّر الالتزام بالممارسة الديمقراطية لحق مكتسب يمثِّل مؤشِّراً هاماً للتطوُّر الذي تشهده الديمقراطية الناشئة في اليمن. كما أنّ هذه الانتخابات برهنت على حدوث العديد من التطورات الإيجابية في المسار الديمقراطي للجمهورية اليمنية – ومع هذا فإنّ حالة القلق التي غالباً تتزامن مع قرب موعد الانتخابات أدت إلى إحداث عنف بسبب بعض الممارسات القسرية التي مارسها الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام في يوم الاقتراع في العديد من مراكز الاقتراع على امتداد الساحة اليمنية – كما أنّ هنالك دلائل على مشاركة أعداد كبيرة مِمَّن هم دون السن القانونية في العملية الانتخابية وغيرها من التجاوزات الأخيرة التي تثير قلقاً لدى فِرق الرقابة الدولية. وبما أن عمليات رصْد الأصوات مازالت مستمرة وإنّ هنالك حاجة للتعامل مع كافة الطعون الانتخابية – كلَّ هذا يؤكد على ضرورة تضافر الجهود من أجل التأكيد على مصداقية العملية الانتخابية والسياسية باعتبار أنّ هذا ضرورة لازمة للتطور والنماء الديمقراطي.

مؤشرات التطور الإيجابي في العملية الانتخابية والمسار السياسي للجمهورية اليمنية:

من ضمن المؤشرات الإيجابية التي رافقت الانتخابات النيابية اليمنية الثالثة ما يلي:

- كان يوم الاقتراع خالياً من العنف بصورة نسبية (حيث تشيرتقارير اللجنة العليا للإنتخابات إلى إصابة 14 شخصاً ووفاة شخص واحد بسبب أعمال العنف التي رافقت عملية الاقتراع) – ولعل السبب في هذا هو التحسُّن الذي طرأ على أداء الجهات المناط بها إدارة العملية الانتخابية وإعلان اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء أنَّ يوم السابع والعشرين من إبريل سيكون يوماً خالٍ من السلاح "فضلاً عن النداء المشترك الذي أصدره أمناء عموم الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة على الساحة اليمنية وبحضور رئيس

اللجنة العليا للإنتخابات في المؤتمر الصحفي والذي نقلته وسائل الإعلام اليمنية والمسموعة قبل يومين فقط من بدء عملية الاقتراع حيث دعى المشاركون إلى نبذ كافة أعمال العنف المتصلة بالعملية الانتخابية كما أكَّدوا التزامهم الطوعي والمطلق بما ورد في إتفاق الضوابط لإنتخابات حرة ونزيهة الذي وقعته الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية عشية بدء فترة الدعاية الانتخابية – بالرغم من أنّ تأثير هذا الاتفاق ظل محدوداً نسبة لتأخر تبني الأحزاب السياسية له.

- **التطور الكبير الذي طرأ على الأداء المهني للَّجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء – بما في ذلك إنشاء أمانة عامة للجنة على درجة عالية من الأداء المهني ، وتحسُّن يدعو للإعجاب في الإعداد للعمليات اللوجستية على مستوى مراكز الاقتراع التابعة للجان الفرعية مقارنة بما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة.**
- **إصدار سِجل متكامل لقيد الناخبين ضمن قاعدة معلوماتية متكاملة تشتمل على بيانات الناخبين وصورهم المطابقة لتلك الموجودة على بطاقات الناخبين – وإرتفاع معدلات القيد بالنسبة للإناث إلى نسبة 43% من إجمالي المسجلين – ووضع مزيد من الضوابط الإجرائية لضمان سلامة العملية الانتخابية بما في ذلك تصميم صناديق للإقتراع على درجة عالية من الشفافية – وأداء عمليات فرْز الأصوات في مراكز الاقتراع للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية اليمنية – وإعلان النتائج مباشرةً في موقع الحدث وتسليم نسخ من نتائج الفرْز للمثلي المرشحين في المراكز المختلفة.**
- **تطبيق وإجراءات إدارية جيِّدة لتنظيم العملية الانتخابية وذلك من قِبل الآلاف من أعضاء اللجان الانتخابية ذكوراً وإناثاً والذين اثبتوا درجة عالية من الالتزام المهني في معظم مراكز الاقتراع التابعة للجان الفرعية والتي قام فريق المراقبين الدولي بزيارتها يوم الاقتراع.**
- **مشاركة كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في هذه الانتخابات النيابية مقارنة بالإنتخابات السابقة التي قاطعها الحزب الاشتراكي اليمني وبعض الأحزاب الصغرى الأخرى في العام 1997. ولعل الفضل في هذا يرجع إلى الحوار النشط الذي أدارته اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء مع كل الأحزاب السياسية فضلاً عن مناخات الحوار البناء الذي ساد بين الأحزاب السياسية من جهة واللجنة العليا للإنتخابات من جهة أخرى خلال الفترة التي سبقت الانتخابات النيابية بالرُّغم من البداية المتأخرة لهذا الحوار.**
- **توافر عناصر الإثارة الإيجابية لسبب حالة التنافس المتعدِّد الأطراف بين الأحزاب السياسية المختلفة بما في ذلك الفئات المستقلة – مما خلق مناخاً إحتفائياً في العديد من الدوائر خاصة في الفترة السابقة لعملية الاقتراع.**

- **وجود سياق وأطُر قانونية ملائمة للعملية الانتخابية وقَّرها صدور قانون جديد للإنتخابات العامة والاستفتاء وقوانين أخرى ذات صلة. – بالرُّغم من أنّ هنالك حاجة لإدخال بعض التعديلات الهامة على هذا القانون.**
- **تدريب وتأهيل اكثر من 25000 متطوع من قِبَل المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الرقابة المحلية على الانتخابات النيابية – والتعاون الوثيق بين هذه المنظمات الهامة في كافة الإجراءات المتعلقة بمراقبة عمليات قيد وتسجيل الناخبين، ومراقبة أداء وسائل الإعلام – فضلاً عن متابعة مدى التزام كافة الأطراف بالقواعد والإجراءات ذات الصلة بالترشيح والدِّعاية الانتخابية وعمليات الاقتراع. كل هذا ماكان ليحدث لولا انفتاح اللجنة العلياء للإنتخابات والاستفتاء وتشجيعها للدور الذي تلعبه هذه المنظمات في الرقابة المحلية على الانتخابات.**

<u>الأخطاء وجوانب الضعف التي رافقت العملية الانتخابية والمسار السياسي لهذه العملية:</u>

هنالك العديد من الأخطاء المحورية ونقاط الضعف المرتبطة بسياق العملية الانتخابية ومسار العملية السياسية في الجمهورية اليمنية والتي يتعيَّن التعامل معها بصورة جادة وعاجلة لضمان مزيد من التقدم والنماء في المسيرة الديمقراطية لليمن. إنّ عدم التصدي لمثل هذه القضايا سيؤثر سلباً على ثقة العامة بمدى التزام الحكومة اليمنية بنهج التعدُّدية السياسية. وقد لاحظ فريق المراقبين الدوليين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني العديد من الخروقات لقانون الانتخابات اليمنية بما في ذلك التهديد والوعيد السياسي وتزايد معدلات الناخبين ممن هم دون السِّن القانونية والسلوك غير المنضبط لبعض العاملين في الأجهزة الأمنية وشراء الأصوات وعرقلة عمليات فرز الأصوات من قِبل بعض أعضاء اللجان الانتخابية المحسوبين على المؤتمر الشعبي العام. وهنالك حوادث خطيرة في هذا السياق تم مشاهدتها في كل من صنعاء و عدن وتعز وحضرموت وغيرها من المواقع الأخرى. ومن الجدير التنويه الى أنه من الصعب تقييم مدى تأثير مثل هذه التجاوزات على سَير العملية الانتخابية. كما نود التأكيد إلى أنّ العديد مِنْ الإشكاليات والتجاوزات المشار إليها أعلاه قد تم تصحيحها أثناء إعداد وكتابة هذا التقرير. ولعل هذا يقف شاهداً على التحسن الذي طرأ على سَير العملية الانتخابية مقارنة بما كان عليه الحال في انتخابات عام 1997. ومع هذا تظل هنالك العديد من الاشكاليات الرئيسية التي ينبغي التصدي لها، وهي كالآتي:

- **إنَّ استمرار حالة العنف السياسي لسنوات طويلة في اليمن قد أدى الى خلق حالة من القلق أثَّرت بدورها على حيوية التنافس السياسي وأدت الى تراجع معدَّلت المشاركة في العملية السياسية. فبالرغم من التراجع الكبير في اعمال العنف التي رافقت انتخابات عام 2003 – فقد صاحبت فترة القيد**

والتّسجيل اعمال عنف أدت الى وفاة سبعة أشخاص وجرح نحو اربعين آخرين فضلاً عن وفاة شخص واحد على الأقل وجرح نحو (20) في الأيام التي سبقت الاقتراع كما أنّ يوم الاقتراع شهد اعمال عنف أدت الى اصابة نحو (14) شخص بجروح. إنّ اللجوء الى أساليب التهديد والقسر والإكراه تساعد على خلق حالة من الخوف والقلق والتي تكون بدورها سبباً في إحداث العنف السياسي مما يؤثر سلباً على مستوى المشاركة السياسية للمواطنين في عمليات الترشيح والاقتراع.

- هنالك أمثلة كثيرة ومتعددة لعمليات إكراه وقسْر تعرَّض لها الناخبون يوم الاقتراع وبما يؤثر سلباً على نزاهة العملية الانتخابية منها على سبيل المثال الآتي:

- قام بعض فِرق العمل من نشطاء المؤتمر الشعبي العام بالتأثير على الناخبات في مراكز الاقتراع النسائية التابعة للدائرة العاشرة بأمانة العاصمة– حيث شوهد نحو (30) من ناشطات المؤتمر الشعبي العام بزيِّهن الحامل لشعارات المؤتمر يقمن بالدعاية الانتخابية أمام مراكز الاقتراع وبالاقتراب من الناخبات عقب إدلاءهن بأصواتهن مباشرةً وبما قد يؤثر على إرادة الناخبات أو على سرِّية العملية الانتخابية . وبالرغم من هذا لم يتم وقْف هذه التجاوزات من قِبل أيٍّ من مسئولي اللجان الانتخابية أو الأمنية بالرُّغم من أن قانون الانتخابات يحظر الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع كما اشتكى أحد الناشطين من الاحزاب السياسية الأخرى لفريق المراقبين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني من التهديد الذي يتعرض له من قِبل ناشطي المؤتمر الشعبي العام – وقد لوحظ الشيء نفسه في المراكز الأخرى التابعة للدائرة الانتخابية (10) بأمانة العاصمة.

- لاحظ المراقبون الدوليون التابعون للمعهد الديمقراطي الوطني محاولات لشراء أصوات بعض الناخبين دون السن القانونية في الدائرة رقم (1) بأمانة العاصمة حيث لوحظ شخصين يتبادلان دَفْع مبالغ نقدية الاّ انهما سرعان ما افترقا عندما شاهدا فِرَق الرقابة الدولية – وبعد دقائق من هذه الحادثة شوهد أطفال اعترفوا أنهم في الصف العاشر (أي أنّ سنهم يقدَّر بنحو 15 عاماً) وعلى ابهامهم الحبر الدالّ على إكمال عملية الاقتراع – شوهد هؤلاء الأطفال يقتربون من أحد الرجلين المشار اليهما أعلاه يمدون ايديهم وكأنهم يطالبون بدفع المبالغ المتَّفق عليها نظير هذا الفعل.
- لوحظ تدخل رجال الأمن في عمليات الاقتراع من قِبل فرق المراقبين وبما يؤثر على سير العملية الانتخابية – وهنالك أمثلة عديدة لمثل هذه التدخلات منها على سبيل المثال:
  - في الدائرة الانتخابية رقم (10) بأمانة العاصمة- أبلغ ثلاثة من اعضاء اللجنة الانتخابية وأحد المراقبين المحليين-فريق المراقبين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني أن مايتراوح ما بين 80-100 من منسوبي كلية الشرطة قاموا بالاشارة على بطائق الاقتراع التابعة

لهم بصورة علنية لصالح الحزب الحاكم أمام الضابط المسئول عنهم وبالرغم من توجيهات اللجان الانتخابية للناخبين بالتعبير عن ارادتهم الانتخابية سرًّا في المكان المخصص لذلك وفقاً للقانون فقد تدخل رجال الأمن للحيلولة دون إبلاغ هذه الخروقات لفريق المراقبين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني من قِبل مندوب الرقابة المحلية على الانتخابات.

- لاحظ فريق المراقبين الدوليين بعض رجال الأمن بملابسهم المدنية يتدخلون بصورة متكررة في سير العملية الانتخابية في الدائرة رقم (1) بأمانة العاصمة – وذلك من خلال التحدث الى بعض الناخبين وقيادتهم الى مراكز الاقتراع وبما يؤدي الى تخطي صفوف الناخبين الآخرين –وتدخلهم لحل بعض الخلافات. وبالرغم من أنه يصعب على فريق المراقبين تحديد مدى تأثير هذه التصرُّفات على نتائج الانتخابات في هذه المراكز الاّ أن تصرّفاً من هذا القبيل دون أي صفة رسمية يتنافى وروح القانون والمعايير المتعارف عليها في ادارة الانتخابات المحلية.

- إنّ السماح لمن هم دون السِّن القانونية بالاقتراع يهدِّد نزاهة العملية الانتخابية. وتقدِّر اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء أنّ العدد الكلي لمن سُمحَ لهم بالقيد في كشوفات الناخبين مِمَّن هم دون السِّن القانونية يتراوح مابين 150 الف و 200 الف. انّ تركُّز هذه الأعداد في دوائر معينة قد يؤثر على نتائج الانتخابات في هذه الدوائر. وبالرغم من أنهّ قد يكون من المتعذَّر على فريق المراقبين الدوليين تحديد مدى تأثير مثل هذه الخروقات على نتائج العملية الانتخابية – فقد لاحظ المراقبون على أرض الواقع ممارسات من هذا القَبيل.
- لاحظ فريق الرقابة الدولية وجود محاولات من قِبَل بعض اللجان الأصلية ولجان الفرز المحسوبة على المؤتمر الشعبي العام للتأثير في مجرى ونتائج العملية الانتخابية من خلال إيقاف عمليات فرز الأصوات بسبب انسحاب بعض الأعضاء عندما تكون هنالك مؤشرات لفوز أحد مرشحي الأحزاب الأخرى المنافسة. إنّ أي محاولات من هذا النوع تضع العديد من علامات الاستفهام حول مدى نزاهة العملية الانتخابية. إنّ أي تصرُّف من هذا القبيل يشكِّل خرْقاً مادياً للنصوص القانونية التي تقضي بعدم جواز انسحاب أي عضو من هذه اللجان حتى لاتتوقف عمليات فرز ورصد الأصوات. وبسبب مثل هذه التصرفات غير القانونية –تأخرت عمليات فرز الأصوات لأكثر من (12) ساعة في بعض المراكز ثم تم استئناف العملية إثر تدخُّل بعض القيادات المحلية. ومن الصعب في الوقت الراهن تحديد مدى تأثير مثل هذه الممارسات على النتائج النهائية للإنتخابات. وهنالك العديد من الأمثلة المثيرة للقلق والتي يمكن الاستدلال عليها في الآتي:

- تم تعليق عملية فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية رقم (23) بمدينة عدن إثرَ سماع إطلاق نارٍ خارج الدائرة. وفي تمام الساعة 12:05 بعد الظهر تم استئناف عمليات الفرز لتظهر تقدُّم كبير لمرشح الاصلاح في الدائرة المذكورة مما حدى بمرشح المؤتمر الشعبي العام للإدعاء بحدوث تلاعب كبير في العملية الانتخابية. وفور ذلك سُمع إطلاق نار خارج المركز وعلى الفور طلب رجال الأمن من الجميع إخلاء المركز فوراً – وإضطر المراقبون الدوليون الى مغادرة المركز وبقوا في الخارج على مضض. وعند عودتهم لاحظوا إختفاء العديد من بطائق الآقتراع.

- أبلغت اللجنة الأصلية في الدائرة (20) بمحافظة عدن فريق الرقابة الانتخابية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني بإكمالها لعمليات فرز الأصوات في تمام الساعة 4 مساءاً الأثنين 28 إبريل – إلاّ أنّ اللجنة المذكورة رفضت إعلان النتيجة كما ينص على ذلك القانون. وتشير التقارير غير الرسمية للأحزاب السياسية عن فوز مرشح الإصلاح في هذه الدائرة.
- إنّ سيطرة الدولة على كافة وسائل الإعلام الرسمية وامتلاكها لثلاثة صحف سيَّارة وكافة دُور الطباعة والنشر بإستثناء دار واحدة- كل هذا يجعل من وسائل الاعلام السياسية حكراً على الدولة- وقد لاحظت بعض المنظمات المعنية بمراقبة أداء وسائل الاعلام الرسمية انحياز هذه الوسائل للحكومة وبما يؤثر سلباً على حيادية اجهزة الاعلام خلال التسعة عشرة يوماً السابقة لعملية الاقتراع حيث نص القانون على ضرورة حصول كل الأحزاب والتنظيمات السياسية على قدْرٍ متساوٍ من الوقت في الاستفادة من اجهزة الاعلام الرسمية خلال الفترة المحددة أعلاه. كما نص القانون على منْح الأحزاب السياسية القادرة على تقديم عشرة مرشحين فأكثر وقتاً متساوياً لعرْض برامجها الانتخابية عبر الوسائل الرسمية . وحتى في هذا السياق لم تتمكن الأحزاب السياسية من عرض برامجها الانتخابية كاملة فقد تعرضت هذه البرامج للرقابة وتم إجتزاء بعض منها خاصة تلك الفقرات التي تتعرض بالنقد للحكومة وغيرها من الأحزاب السياسية الأخرى بدعوى أنّ هذه الفقرات تدعو الى العنف وتُحرِّض على الكراهية الأمر الذي يجعل لزاماً على الدولة خرقها بالرُّغم من أنّ هذه البرامج تدخل ضمن حرية التعبير السياسي المعترف بها قانوناً . وتعتبر مثل هذه التصرفات مثيرة للقلق خاصة في ضوء ماتعرَّض له نحو (30) من الصحفيين في العام الماضي من ملاحقات قانونية وسجن فضلاً عن اغلاق ثلاثة من صحف المعارضة استناداً الى تقرير وضع حقوق الانسان في اليمن الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية.
- وبالرغم من انّ السياق القانوني للعملية الانتخابية يعتبر ايجابياً في مُجْمَله –فإن هنالك العديد من التعديلات الهامة يتعين ادخالها في بعض التشريعات اليمنية- فمثلاً المادة (62) من الدستور والفقرة(2) من المادة (24) من قانون الانتخابات اليمني فضلاً عن المادة (53) من القانون المذكور والتي

تنص على الآتي:"يتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو و عضو واحد ...وتقسّم الجمهورية الى ثلاثمائة وواحد دائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني.... مع التجاوز عن نسبة (5%) زيادة أو نقصان وينتخب عن كل دائرة عضو واحد." وفي السياق اليمني من الواضح أنّ هنالك تبايناً كبيراً في الكثافة السكانية بين دائرة وأخرى تتجاوز المعايير المشار إليها في النص القانوني أعلاه كما تتجاوز المعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصَّدد. فعلى سبيل المثال – في صنعاء تتراوح الكثافة السكانية لبعض الدوائر الانتخابية من 18799 لتصل إلى نحو 59707 في دوائر أخرى –بما يمثل إشكالية كبرى على المستوى القومي. وبالرُّغم من أنَّ وفد الرقابة الدولية لايسعى من خلال تقريره هذا الى تحليل مدى تأثير توزيع وتقسيم الدوائر الانتخابية على مُجمل العملية السياسية في الجمهورية اليمنية – فإنّ التباين السُّكاني بين الدوائر الانتخابية يشكل انتهاكاً لمبدأ التساوي بين هذه الدوائر.

- **تعتبر اليمن الدولة الأولى على مستوى الجزيرة العربية التي تمنح المرأة حق الاقتراع. وقد حدث تطور ملحوظ هذا العام فقد شاركت المرأة اليمنية بفعالية في القيد والتسجيل لتصل النسبة الى مايزيد عن (43%) من اجمالي المسجَّلين أي نحو 3,4 مليون إمرأة ناخبة مقارنة بـ 1,8 مليون وفقاً لسجلات الناخبين السابقة. ومع هذا فقد حدث تراجُع في أعداد المرشحات لمجلس النواب. فبينما بلغ عدد المرشحات (21) إمرأة في انتخابات عام 1993 تراجع العدد الى (17) إمرأة في انتخابات 1997 ثم تناقص أكثر ليصل الى (11) إمرأة مرشحة في الانتخابات النيابية للعام 2003. وبينما تلعب العادات والتقاليد دوراً سلبياً في التأثير على مشاركة المرأة في الحياة العامة – فإنّ الاشتراطات الجديدة التي فُرضت هذا العام على المرشحين من المستقلين فُرضت قيوداً إضافية على مشاركة المرأة في هذا الحدث السياسي الهام. كما أنّ الاحزاب السياسية فشلت في اتخاذ خطوات اكثر جُرأة لدعم المرشحات من الأناث كما أنّ هذه الأحزاب فشلت في التوصل الى صيغة لضمان حِصة يتم الاتفاق عليها لتحديد مقاعد في مجلس النواب تكون مقصورة على الاناث.**

ويشتمل هذا التقرير في الجزء الأخير منه على عددٍ من التوصيات التي تستهدف معالجة جوانب الضعف والقصور التي قد تعتري سيْر العملية الانتخابية في الجمهورية اليمنية على المدى القصير والطويل. وسيواصل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية مراقبة مسيرة العملية الديمقراطية والانتخابية في اليمن قُبيل إصداره في المستقبل القريب لتقريره النهائي حول الانتخابات النيابية اليمنية للعام 2003. ويمكن الحصول على هذا التقرير وغيره من الموضوعات الأخرى حول اليمن من موقع المعهد الديمقراطي الوطني على شبكة الأنترنت وهو على النحو التالي:www.ndi.org

الوفد والعمل المناط به:

عقد وفد الرقابة الدولية للانتخابات سلسلة من اللقاءات المكثفة مع العديد من المسئولين في الحكومة اليمنية وفي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ومع قادة التنظيمات والأحزاب السياسية وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية العاملة في صنعاء. ومن بين الشخصيات الرفيعة المستوى والمنظمات التي تسنّى للوفد الالتقاء بها الآتي: فخامة الرئيس علي عبد الله صالح /رئيس الجمهورية اليمنية ، السيد/ خالد الشريف _ رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات وكبار المسئولين فيها وأمناء عموم كلاً من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني فضلاً عن قادة اللقاء المشترك (والذي يضم في عضويته ستة أحزاب بما في ذلك التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني) وممثلي مجلس الوطني للمعارضة (والذي يضم في عضويته سبعة أحزاب سياسية متحالفة مع المؤتمر الشعبي العام) وقادة المنظمات المحلية للرقابة على الانتخابات بما في ذلك مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي والمدرسة الديمقراطية ومركز الشباب والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهم من ممثلي المنظمات الدولية المهتمة بالإنتخابات اليمنية.

وفي الخامس والعشرين من إبريل _ تم توزيع المراقبين الدوليين التابعين للمعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية على المدن التالية: صنعاء، عدن، تعز، المكلاً، سيئون، لحج، الحديدة، و إب. وتم تنظيم لقاءات لفرق المراقبين الدوليين على مستوى المدن والمحافظات اليمنية المختلفة مماثلةً لتلك التي عُقدت في صنعاء. وفي اليوم المحدد للانتخابات- تابعت فرق المراقبة الدولية عملية الاقتراع وفرز الأصوات في اكثر من (250) مركز اقتراع والتي تقع تحت إدارة اللجان الفرعية للانتخابات وفي العديد من مراكز فرْز وعدّ الأصوات والتي تقع تحت إدارة اللجان الأصلية. وإثر استكمال العملية الانتخابية- عادت فِرق المراقبين الدولية إلى صنعاء للمناقشة وتبادل الرأي حول آراء وملاحظات المراقبين وبما يساعد على تحقيق تقييمٍ اكثر شمولاً لمجمل العملية الانتخابية وصولاً إلى التوصيات المتضمَّنة في هذا البيان.

إن المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية يعتقد أن أيّ تقييمٍ شامل لأي انتخابات – يجب أن يضع في الاعتبار مُجمل العوامل المؤثرة في العملية الانتخابية بما في ذلك السياق السياسي المحيط بهذه العملية . وهذا يشمل - ضمن عوامل أخرى – الآتي:

- **السياق القانوني للعملية الانتخابية،**
- **عمليات قيد وتسجيل الناخبين،**

- **المناخ العام لفترة الدعاية الانتخابية ومدى حصول كافة الفعاليات السياسية على حقها الدستوري في نشر برامجها الانتخابية عبر وسائل الإعلام الرسمية،**
- **الإجراءات المتصلة بالاقتراع،**
- **الإجراءات المتصلة بعمليات عدّ وفرْز الأصوات،**
- **الإجراءات المتعلقة برصْد النتائج النهائية للانتخابات وإعلانها،**
- **القواعد الإجرائية للفصل في الطعون الانتخابية والأحكام الجزائية التي ينبغي تطبيقها في حالة وجود أي إخلال بالعملية الإنتخابية،**
- **القواعد الإجرائية المتصلة بإعلان نتائج الفائزين في الإنتخابات النيابية.**

لقد ظل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية منذ العام 1993 يعمل جنباً إلى جنب مع كافة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مشاركة كل هذه الفعاليات في الانتخابات اليمنية. وقد قدَّم المعهد خلال العام الماضي المشورة للجهات المعنية بالإدارة الانتخابية لتعزيز حيادية واستقلالية هذه الجهات – كما أن مشاركة المعهد في الرقابة على الانتخابات اليمنية السابقة كان لها الفضل في تعزيز فهم المراقبين الدوليين للمشهد السياسي المتصل بالعملية الديمقراطية في الجمهورية اليمنية. وفي السنوات الأخيرة بذل المعهد الديمقراطي الوطني جهوداً حثيثة في المجالات المتصلة بتنمية الأحزاب السياسية اليمنية، وتوفير دورات تدريبية في مجالات إدارة الحملات الانتخابية على المستوى المحلي والقومي- كما واصل مسئولي المعهد مشاوراتهم مع مسئولي اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء حول كافة الإجراءات المتصلة بعمليات القيد والتسجيل استعداداً للانتخابات النيابية والتي تم إجراؤها في السابع والعشرين من إبريل من هذا العام. وقدَّم المعهد دعماً للجان الرقابة الانتخابية المحلية وغير الحزبية لتمارس مهامها خلال فترة قيد وتسجيل الناخبين وصولاً إلى يوم الاقتراع. وبالرغم من أن مهمة فريق المراقبين الدوليين التابع للمعهد الديمقراطي الوطني لا تتصل مباشرةً بكافة البرامج والنشاطات المشار إليها أعلاه إلاّ أن هذه البرامج كانت سبباً في تحقيق فهمٍ افضل للمراقبين الدوليين للعملية الديمقراطية والانتخابية في الجمهورية اليمنية. كما أن هذه البرامج ساعدت في تحقيق تعاون افضل بين فِرَق الرقابة المحلية والدولية على الانتخابات اليمنية.

التوصيات:

يؤكد المعهد الديمقراطي الوطني (من خلال تجاربه في ما يزيد عن 50 دولة تتجة نحو التحول) أنّ ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية وبالتحولات السياسية في سياقها العام واحساس الناس عامة بمدى نزاهة وعدالة هذه المسارات يمثّل عاملاً على درجة عالية من الأهمية لاتقلّ عن تلك التي يوليها الناس للنصوص الحرفية للقوانين. ولهذا تتحمل الحكومة والحزب الحاكم مسئولية خاصة في التأكد من أنّ ادارة العملية الانتخابية تسير بصورة صحيحة ومتطابقة مع الحد الأدنى على الأقل من المعايير الدولية . كما تتحمل الحكومة مسئولية خاصة في تنقية هذه العملية من أي تجاوزات قد تؤدي إلى احساس الآخرين بعدم حرية ونزاهة هذه العملية. وفي الوقت ذاته تتحمل كافة الأحزاب السياسية جزء من المسئولية من خلال استجابتها للتحدي ودخوله في تحالفات بنّاءة للدفع بالمسيرة الديمقراطية الى الأمام . وفي اليمن- أبدت كافة الأطراف بما في ذلك الحكومة والادارة الانتخابية والاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني) التزامها بالدفع نحو تعزيز التعددية السياسية والتنافس الحزبي في مجتمع مفتوح يتسع للجميع. ولعل الانتخابات النيابية اليمنية الحالية تشهد على صدق هذا التوجه وعلى التقدم الذي أحرز في هذا المجال. وفي هذا السياق الايجابي وبروح من التعاون الدولي – يسعد المعهد الديمقراطي الوطني التقدم بالتوصيات التالية.

- **يتعين على اللجنة العليا للإنتخابات والاستفتاء وكافة اللجان التابعة لها عمل كل ما يمكن عمله بهدف الانجاز الفوري لعمليات فرز الأصوات واعلان نتائج الفائزين في الانتخابات النيابية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل 2003. ويتعيَّن إشراك ممثلي المرشحين والأحزاب السياسية ومنظمات الرقابة الانتخابية المحلية وغيرهم في كافة الاجراءات المتصلة بهذا الاستحقاق الديمقراطي لضمان قدر كبير من الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور في نتائج العملية الانتخابية.**
- **يتعين على اللجنة العليا للإنتخابات مراجعة وتحليل كافة الأحداث والاشكاليات التي صاحبت عملية الاقتراع بهدف الوصول الى آلية إجرائية لتلافي مثل هذه الاشكاليات في المستقبل بما في ذلك تطبيق الاجراءات الجزائية التي تحول دون استمرار الدعاية الانتخابية الى يوم الانتخابات العامة خاصة في اطار مراكز الاقتراع . كما يتعين على اللجنة العليا وضع الضوابط الكفيلة بمنع دخول أي اشخاص غير مخوَّل لهم مراكز الاقتراع بما في ذلك مسئولي الأجهزة الأمنية بملابسهم المدنية. إن تطبيق النصوص التي تضمنها قانون الانتخابات العامة في هذا الصدد تعتبر ضرورية لضمان حرية ونزاهة العملية الانتخابية.**
- **يتعين على اللجنة العليا اتخاذ خطوات اكثر فاعلية لتصحيح الاختلالات التي صاحبت عمليات قيد وتسجيل الناخبين خاصة تلك المتعلقة بقيد من هم دون**

السِّن القانونية، كما يتعين على القيادة السياسية والجهات ذات الصلة بالعمل على انشاء سجلٍّ دائم للناخبين يكون قائماً على قاعدة سجلٍّ مدني اكثر شمولاً.

- من المهم مراجعة قانون الانتخابات الحالي وبما يؤدي الى ادخال تعديلات عليه بهدف تفادي تلك النصوص والتي ربما قد تؤثر سلباً على نزاهة عمليات القيد وتسجيل الناخبين وعمليات فرز الأصوات. فعلى سبيل المثال من الممكن ادخال نصٍّ قانوني يحول دون زيادة تمثيل أيّ حزبٍ سياسي في أيّ لجنةٍ انتخابية عن الشخص الواحد. كما يتعين ادخال نصوصٍ قانونية تمنح اللجانٍ الانتخابية الحق في الاستمرار في ممارسة مهامها حتى بعد انسحاب أيٍّ من اعضائها وبقاء العضوين الآخرين. وفي هذا الصدد من الممكن اجراء مراجعة دقيقة لقانون الانتخابات الحالي للتعرف على الخطوات الاضافية التي يتعين اتخاذها بهدف الحيلولة دون تسييس اللجان الانتخابية على كافة المستويات.
- والتزاماً بما نص عليه الدستور – يتعين العمل من اجل اعادة النظر في التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية في الجمهورية اليمنية. ولتحقيق النجاح المنشود فإن هذه الجهود يجب ان لا تنصب فقط في اتجاه تحقيق مبدأ المساواة في الأصوات لكل فرد. بل يجب أن تتضافر الجهود لتجنب انشاء دوائر انتخابية يكون الهدف منها التأثير السلبي على اداء بعض الاحزاب والتنظيمات السياسية. ولذلك فإن اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية يتطلب ان نضع في الاعتبار مبدأ شمولية المشاركة السياسية والتي تصب في اتجاه المصالح القومية بعيدة الأجل بدلاً عن المكاسب السياسية القصيرة الأجل التي قد يجنيها ايّ حزبٍ سياسي بعينه.
- ولتشجيع المرشحات للمشاركة في الحياة العامة وصولاً الى قُبّة البرلمان- فإنه قد يكون من المهم لقيادات العمل السياسي في الجمهورية اليمنية التفكير الجاد في اتخاذ قرارٍ ايجابي يقضي بتخصيص مقاعد محددة في البرلمان للمرشحات من النساء كما هو الحال في نظام الحصص الحزبية الطوعي المطبَّق في المغرب فضلاً عن الأنظمة الأخرى المماثلة كما هو الحال في كلّ من الأردن وبنغلاديش وانظمة التكافؤ النوعية الخاصة بالمرشحات والمطبقة في كلٍّ من فرنسا والارجنتين.
- ينبغي اتخاذ خطوات اكثر فاعلية لتحقيق تغطية سياسية متوازنة من قِبل وسائل الاعلام التي تملكها الدولة. ويتعين في هذا الصدد إصدار التشريعات الملائمة التي تمنح الاحزاب السياسية المختلفة حق الاستفادة من وسائل الاعلام التي تملكها الدولة خارج اطار الفترة الرسمية المحددة للدعاية الانتخابية. كما يتعين وضع الضوابط اللازمة والكفيلة بالقضاء على التحيز السياسي الذي تمارسه اجهزة الاعلام الرسمية التابعة للدولة. كما ينبغي الغاء كافة القيود التي تحول دون توجيه النقد للأحزاب السياسية والاجهزة الحكومية المختلفة.

- **يتعين المضي قُدُماً في تعزيز بعض الاجراءات التي تم تبنيها قبيل الانتخابات النيابية الحالية بما في ذلك الاتفاق الطوعي الذي تبنته كافة القوى والأحزاب السياسية بهدف وضع الضوابط لإنتخابات حرة ونزيهة. كل هذا يهدف الى خلق مناخ سياسي اكثر ملائمةً لمبدأ المشاركة السياسية حتى بعد انتهاء العمليات الانتخابية.**
- **من الواضح أنّ هناك خلْطٌ في الأدوار التي يمارسها الحزب الحاكم فيم يتصل بادارة شئون الدولة وممارسة العمل السياسي في اليمن. ولعلّ هذا الخلط قد انعكس على مُجمل العملية الانتخابية. وعجز الناخبون عن التمييز بين النشاط السياسي والمهني الصحيح لرجال الدولة خاصةً فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها اجهزة الدولة المختلفة بما في ذلك قوات الأمن. إنّ وضْعاً من هذا النوع يتطلب ضرورة تكثيف الجهود لخلق توعيةٍ وطنيةٍ جادة تمكِّن من التمييز بين الدولة واجهزتها المختلفة من جهة ومؤسسات الحزب الحاكم من جهة أخرى. وفي هذا السياق قد يكون من الضروري تكثيف الدورات التدريبية لمنسوبي الاجهزة الامنية المختلفة وبما يساعد على تحقيق اداءٍ مهني أفضل لهذه الاجهزة.**

<u>الخلاصـــة:</u>

لقد عبّر الشعب اليمني وقيادته السياسية على التزامهم المطلق بضرورة تحقيق تعددية سياسية تتسم بقدرٍ عالٍ من المنافسة الشريفة وتوفر مشاركةً كاملة للمرأة في الحياة السياسية وفي الادارة والحكم بصورة ديمقراطية. والتحدي الذي يواجه اليمن الآن يكمن في كيفية انشاء المؤسسات ووضْع الضوابط الإجرائية الكفيلة بتحقيق الغايات المشار اليها أعلاه. وفي هذا السياق- تشكّل الانتخابات النيابية اليمنية التي جرت في السابع والعشرين من ابريل عام 2003 خطوة اخرى متقدمة في التطور الذي تشهده اليمن باعتبارها إحدى الديمقراطيات الناشئة.

إن المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية يشعر بقدرٍ كبير من الامتنان لحرارة الاستقبال الذي يحضى به منسوبيه هنا في الجمهورية اليمنية- ويعتز باستمرار الشراكة القائمة بينه وبين الحكومة اليمنية وقادة الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية طوال مايزيد عن عِقْدٍ من الزمان. وينتهز المعهد هذه الفرصة ليعبر عن التزامه مُجدّداً في الاستمرار في تقديم العون والمساعدة لكل الفعاليات التي تُعنى بتعزيز المسار الديمقراطي في الجمهورية اليمنية.